

اسم المقال: مقاصد الشريعة في العقود المالية: عقد الاستصناع نموذجاً

اسم الكاتب: أشرف علي عبد الحليم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8889>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 13:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية

عدد خاص
في التمويل الإسلامي



المجلد 13 ، العدد الخاص

ربيع الأول 1438 هـ / ديسمبر 2016 م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مقاصد الشريعة في العقود المالية: عقد الاستصناع نموذجا

أشرف علي عبد الحليم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة
الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول 2015-10-20

تاريخ الاستلام 2015-06-02

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المقاصد الشرعية في العقود المالية، والتكليف الفقهي لعقد الاستصناع، ومقاصده الشرعية، وأهميته التمويلية في المعاملات الاقتصادية في ظل الواقع والتحديات الاقتصادية والصناعية التي تواجهها الأمة الإسلامية والعربية. الكلمات الدالة: مقاصد الشريعة، العقود المالية، الاستصناع، التمويل الإسلامي.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد...

فالعقود المالية لها مقاصد شرعية، والمصارف الإسلامية في حاجة ماسة لمعرفة هذه المقاصد؛ لحفظ الأموال، واستثمارها وفق شرع الله، وعقد الاستصناع عقد مرّن، يحتاجه المتعاملون بشدّة؛ لتحقيق مصالحهم، ورفع الحرج عنهم، كتشييد المباني، وتعبيد الطرق، وتصنيع الطائرات، وغيرها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. الشرع له مقاصد وغايات يراها، وعقد الاستصناع وثيق الصلة بها؛ فوجب بيان مقاصده.
2. التحديات المعاصرة المتمثلة في زيادة تكاليف المشروعات التي لا يتحملها أحد، والناس في أمس الحاجة لإقامة مشروعاتهم وقضاء مصالحهم؛ فاستلزم وجود حل شرعي؛ فكان الاستصناع.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. معرفة مقاصد الشريعة في العقود المالية.
2. المشاركة في مؤتمر الشارقة الدولي الأول في التمويل الإسلامي ببحث يواكب المستجدات.
3. الوقوف على حقيقة عقد الاستصناع وتكييفه الفقهي، ومقاصده الشرعية، ومزاياه التمويلية.

الدراسات السابقة:

1. عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي لكاسب البدران/دار الدعوة/الإسكندرية.
2. عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة، أحمد بلخير، ماجستير/جامعة لخضر بالجزائر/2008م
3. الاستصناع تعريفه، تكييفه، حكمه، شروطه، أثره/د. بسعود الثبتي/مجلة مجمع الفقه / العدد7.

عرضت الأبحاث الجانب الفقهي لعقد الاستصناع دون ذكرٍ لمقاصده الشرعية، وأهميته التمويلية.

منهج البحث وخطته:

يقوم البحث على المنهج التحليلي الاستنباطي من خلال نصوص الشرع من قرآن وسنة وأقوال علماء، وتشمل خطة البحث بعد المقدمة السابقة أربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: مقاصد الشريعة، تعريفها، وأثرها في العقود المالية.

المبحث الثاني: التكييف الفقهي للاستصناع.

المبحث الثالث: المقاصد الشرعية للاستصناع.

المبحث الرابع: المزايا التمويلية لعقد الاستصناع.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

« وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ »

(سورة هود: الآية 88)

المبحث الأول

مقاصد الشريعة، تعريفها، وأثرها في العقود المالية

المطلب الأول: التعريف بمقاصد الشريعة وأهميتها

أولاً: التعريف بمقاصد الشريعة لغة واصطلاحاً:

المقاصد لغة: المقاصد جمع المقصد، أصلها من الفعل الثلاثي (ق ص د)، يقصدُ قَصْدًا، وقصدَ في الأمر قَصْدًا: توسّط، وطلب الأسد، ولم يجاوز الحد، وهو على قَصْدٍ أي رُشْد، وطريق قَصْدٍ أي سهل، وقصدتُ قَصْدَهُ أي نحوه (الفيومي، 1994م، صفحة 504، (ط.1)). والقصدُ في كلام العرب: الاعتزام والتوجه والنهوض والنهوض نحو الشيء، على اعتدالٍ كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخصُّ في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل (الزبيدي، (د.ت)، صفحة 36 ج9، (د.ط)). ومقصد على وزن

(مَفْعَل)، وجمعه مقاصد، وقد جَمَعَ بعض الفقهاء كلمة (قَصْد) على قصد، وهو على خلاف القياس عند النحاة (الفيومي، 1994م، الصفحات 504-505) والصواب أن جمع (القصد) موقوف على السَّماع، وأما (المُقَصِد) فيجمع على (مقاصد) (الفيومي، 1994م، صفحة 505).

فالمعنى اللغوي للمقصد هو: التوسُّط والاعتدال، أو الأمّ والتوجّه، أو الاستقامة.

والشريعة لغةً: مَثْرَعَةُ الماء وهيمورْدُ الشارِبَةِ التي يَثْرَعُهَا الناس فيشربون منها وَيَسْتَقُونَ (الفيومي، 1994م، صفحة 505).

الشريعة اصطلاحاً: ما سنَّه الله من الأحكام، وأنزله على نبي من أنبيائه، أو ما شرع الله لعباده (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 175 ج 8 (ط.3))

ومقاصد الشريعة اصطلاحاً: تعددت تعريفات المعاصرين للمقاصد الشرعية، ومن أبرزها وأهمها:

1. تعريف الطاهر بن عاشور (ت1393م): هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع، أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة» (ابن عاشور، 2005م، صفحة 51 (د.ط)).

2. تعريف الشيخ علال الفاسي (ت1394هـ): وقد عرّفها بقوله: «المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها» (الفاسي، د.ت)، صفحة 3 (د.ط).

3. تعريف الدكتور أحمد الريسوني: عرّفها بقوله: «إن مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد» (الريسوني، 1992م، صفحة 7 (ط.2)).

4. تعريف الدكتور محمد اليوبي: عرّفها بقوله: المعاني والحكم ونحوها التي راعاها الشارع في التشريع عموماً وخصوصاً؛ من أجل تحقيق مصالح العباد (اليوبي، 1998م، صفحة 37 (ط.1)).

5. تعريف الدكتور وهبة الزحيلي: هي المعاني والأهداف الملحوظة للشارع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها (الزحيلي، 1986م، صفحة 1017 ج 2 (ط.1)).

والحقيقة أن هذه التعريفات متّحدة المعنى، وإن اختلفت ألفاظها، وهذه طبيعة العلوم التي تنشأ وتتطور؛ حتى تستقر وتتضح ملامحها.

والتعريف المختار للمقاصد الشرعية أنها:

المعاني والحكم التي أرادها الشارع من تشريعاته؛ لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة.

ثانياً: أهمية المقاصد الشرعية: الأحكام الشرعية منوطة بحكم وعلل غرضها جلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفسد وتقليلها، والمقاصد الشرعية لها فوائد عدة في عملية الاجتهاد منها:

1. إبراز علل التشريع وحكمه وأغراضه في كل أبواب الشريعة، وفي شتى مجالات الحياة.
2. المقاصد كشاف يستضيء به المجتهد في فهم أحكام المسائل المستجدة، وتطبيقها.
3. مقاصد الشريعة من المرجحات التي تقلل اختلاف الفقهاء، وتعصبهم المذهبي.
4. مقاصد الشريعة تعين على التبصر بمآلات أفعال المكلفين وتطبيق الأحكام الشرعية عليها.
5. المقاصد الشرعية بمراتبها المختلفة هي الإطار الأساسي والمناسب لحقوق الإنسان.
6. الأخذ بمقاصد الشريعة يرفع الحرج والمشقة عن الناس، ويحقق سعادتهم في الدنيا والآخرة.
7. إعمال مقاصد الشريعة في المعاملات المالية المعاصرة؛ يحقق التميز في الصيغ والمنتجات الإسلامية، واستقلالها عن الصيغ التقليدية. وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي الدولي (مجلة المجمع ، 1428هـ-2007م)، صفحة قرار رقم 147 (5/18) دورة (18).

المطلب الثاني: تقاسيم المقاصد الشرعية ومراتبها

التقسيم الأول: باعتبار المصالح: تنقسم المقاصد إلى ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتحسينية
أولاً: المقاصد الضرورية: وهي التي لا بد منها في القيام بمصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة، والنعيم، والرجوع بالخسران المبين (الشاطبي، (1997م)، صفحة 18 ج 2 (ط.1)).

والراجح عند الأصوليين أن الضروريات خمس هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. قال الغزالي (ت505هـ): ومقصود الشرع من الخلق خمسة، وهي: أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم... وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضروريات (الغزالي، 1993م، صفحة 174 ج 1 (ط.1)).

صورة الضروري في المعاملات الماليّة تتمثل في حفظ المال؛ لأنه لو عدم المال لم يبق عيش، وأعني بالمال ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره، إذا أخذ من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها، وما يؤدي إليها من جميع المتمولات، فلو ارتفع ذلك لم يكن بقاء، وهذا كله معلوم لا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا، وأنها زاد الآخرة (الغزالي، 1993م، صفحة 174 ج 1 (ط.1)).

ثانياً: المقاصد الحاجية: تلي المقاصد الضرورية وهي « مُتَقَرُّ إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراغ دخل على المكلفين -على الجملة- الحرج والمشقة، ولكن لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة » (الشاطبي، 1997م)، صفحة 21، ج 2، وأمثلتها: في الدّين، التيمم والقصر والجمع، وفي النفس، الرخصة للمضطر في أكل الميتة، وفي المال، الترخيص في الغرر اليسير، والسّلم، وفي العقل، رفع الحرج عن المكره.

ثالثاً: المقاصد التحسينية: وهي لا ترجع إلى ضرورة ولا إلى حاجة، ولكن تقع موقع التحسين، والتزيين، والتيسير للمزايا والمزائد، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات (الأمدي، د.ت)، صفحة 275، ج 3 (د.ط). وأمثلتها: في الدّين أخذ الزينة من اللباس، وفي النفس كالرفق والإحسان، وآداب الأكل والشرب، وفي النسل كالإمساك بالمعروف، أو التسريح بالإحسان، وفي المال كالتوزع في كسبه واستعماله.

التقسيم الثاني: باعتبار مرتبة المقاصد: تنقسم المقاصد باعتبار مرتبتها إلى:

1. المقاصد الأصليّة: هي التي لا حظّ فيها للمكلف ولا اختيار، كالضروريات المعتمدة في كل ملة، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي التي يراد تحقيقها، ورعايتها أصالة وابتداءً، ومنها ما هو ضروري عيني: لحفظ دينه اعتقاداً وعملاً، وحفظ نفسه بضرورة حياته، ومنها ما هو ضروري كفايي: مثل ما يفعله المكلفون للقيام بالأحوال العامة كحماية الضروريات، وكالولايات العامة التي يحفظ بها الدين، وتحمي بها الحقوق العامة من التعرض للفساد (الشاطبي، 1997م)، صفحة 300، ج 2).

2. المقاصد التابعة: هي التي روعي فيها حظّ المكلف واختياره، وذلك أن كل مقصد أصلي لا يخلو من مقصد آخر، إما أن يكون باعثاً على تحقيقه، أو مقترناً به، أو لاحقاً

له. فالزواج مقصده الأصلي: التناسل وإعمار الكون، ومقاصده التابعة: الاستمتاع، والأنس، والراحة. (اليوبي، محمد سعد، 1998م، صفحة 358).

التقسيم الثالث: باعتبار محل صدورها: تنقسم المقاصد باعتبار محل صدورها إلى قسمين هما: مقاصد الشارع، ومقاصد المكلف؛ فمقاصد الشارع هي المقاصد التي قصدها الشارع بوضعه الشرعية، وهي تتمثل إجمالاً في جلب المصالح ودرء المفاسد، أما مقاصد المكلف فهي المقاصد التي يقصدها المكلف في سائر تصرفاته، اعتقاداً وقولاً وعملاً، والتي تفرّق بين صحة الفعل وفساده، وبين التبعّد والمعاملة، والديانة والقضاء، والموافق للمقاصد والمخالف لها (الخادمي، 2001م)، صفحة 71، ج 1 (ط.1).

التقسيم الرابع: باعتبار الشمول: قسّم د. الريسوني المقاصد إلى: عامة، وخاصة، وجزئية (الريسوني، 1992م، صفحة 7)، فالمقاصد العامة: وهي تحقيق مصالح الخلق جميعاً في الدنيا والآخرة، وتتناول معظم أبواب الشرعية، وأشهر أمثلتها الضرورات الخمس: حفظ النفس، والدين، والنسل، والعقل، والمال.

والمقاصد الخاصة: وهي تختص إما بباب معين، أو مجموعة أبواب ضمن قسم واحد من أقسام التشريع، كمقاصد العبادات، ومقاصد الأحكام المالية.

والمقاصد الجزئية: وهي مقاصد الشارع في كل حكم بمفرده، كمقصد الشارع من الصلاة، وقد يكون للحكم الشرعي الجزئي الواحد مقصد واحد، كتوثيق العقود، وقد يكون له أكثر من مقصد كعدّة الطلاق: يقصد بها: التنبّت من الحمل، وتأمين نفقة المطلقة، والإصلاح بين الزوجين.

والحق: أن كل التقاسيم ترجع إلى ثلاثة مقاصد: المقاصد الضرورية، والحاجية، والتحسينية.

المطلب الثالث: أثر مقاصد الشرعية في العقود المالية

أولاً: المقاصد الشرعية في العقود المالية: من أوائل من كتب في مقاصد الشرعية في المجال المالي الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله، ويرى أن مقاصد الشرعية في الأمور المالية خمسة هي: رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها، أما الدكتور يوسف القرضاوي فقد فصل في هذه المقاصد؛ حيث قسّمها إلى ستة أنواع تحتوي سبعة وعشرين مقصداً مالياً وهي:

1. مقاصد الشرعية المتعلقة بقيمة المال ومنزلته: بيان منزلة المال وأهميته، وإيجاب المحافظة عليه، والتحذير من الافتتان به.

2. ربط المال والاقتصاد بالإيمان والأخلاق: ربط المال بالإيمان، وربط المال بالأخلاق.
3. مقاصد الشريعة المرتبطة بإنتاج المال: الحث على الكسب الحلال، وتحريم الكسب الخبيث، وتنمية المال بالطرق المشروعة، وتحريم إنتاج ما يضر، وتحقيق كفاية الفرد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة، ولزوم التنسيق بين فروع الإنتاج.
4. المقاصد المتعلقة باستهلاك المال: إباحة الطيبات، وترشيد الاستهلاك، ومحاربة الإسراف، والمحافظة على البيئة.
5. المقاصد المتعلقة بتداول المال: ضبط المعاملات المالية بأحكام الشريعة، والحث على تداول النقود وعدم كنزها.
6. المقاصد المتعلقة بتوزيع المال: العدل في توزيع المال، وتمكين الفقراء، وتقليل الفوارق، واحترام الملكية الخاصة، وتفضيل الملكية العامة لبعض القطاعات، والتكافل الاجتماعي، وتحرير الإنسان من الفقر، والتصدي للحالات الطارئة والكوارث (القرضاوي، 2010م).

ويعتبر تقسيم الدكتور القرضاوي للمقاصد المتعلقة بالمال هو أوسع تقسيم وأجمعه.

ثانياً: الأثر المقاصدي في العقود المالية: لمقاصد الشريعة في العقود المالية آثار مهمّة منها:

1. تحقيق رضا الله ﷻ، وتجنّب مخالفته؛ بالتمسك بكتابه، وقول نبيه ﷺ، امتثالاً لقوله تعالى: «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ...» (سورة المائدة: الآيتان 15، 16) فالنور هو محمد ﷺ، والكتاب هو القرآن الكريم.
2. تحقيق الخير والبركة والنماء في الأرزاق؛ مصداقاً لقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» (سورة الأعراف: آية 96)، ويتحقق الخير والبركة بالعمل المطابق لشرع الله.
3. تحري طلب الحلال؛ لقوله ﷻ: «فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا» (سورة الأعراف: آية 114)، وهو فرض عين علينا.
4. تجنّب الشبهات التي تقع بين الحلال والحرام؛ لقوله ﷻ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُّشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ. الحديث» (البخاري، محمد بن إسماعيل، 1997م، صفحة 20، ج 1، حديث رقم 52، ترقيم فتح الباري، (ط.1))

5. تجنّب الشك والريبة في المعاملات؛ بتحقيق العدل بين الناس في المعاملات، وهذا من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية؛ فقد قال رسول الله ﷺ: «دَع ما يربُّك إلى ما لا يربُّك» (الترمذي، (د.ت).) من حديث أبي الحوراء السعدي، -38 كتاب صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله، باب 60، ج4 ص668، حديث رقم 2518، وقال: حديث حسن صحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (د.ط).
6. تأكيد شمولية الإسلام للدين والدنيا؛ قال تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ» (سورة النحل: آية 89) ، وقال ﷺ: «تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي» (القسيري، (د.ت)، صفحة 39، ج 4 حديث رقم 3009).
7. الدعوة إلى الله على بصيرة وعلم، بربط الأقوال بالأفعال؛ فمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يجب أن يلتزم بالضوابط الشرعية في حياته خاصة في المعاملات، وإلا فقدت الثقة فيه.
8. تقديم نموذج متميِّز لرجل الأعمال المسلم في معترك الحياة العملية؛ لتؤكد شمولية الإسلام لكل جوانب الحياة، في مختلف العصور.
9. تقديم نماذج، ونُظُم عملية في التمويل الإسلامي؛ لتتنقذ البشرية، ويكون لها ريادة الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني

التكييف الفقهي لعقد الاستصناع

المطلب الأول: تعريف الاستصناع وحكمه

الاستصناع لغة: الاستصناع استفعال من صنع، فالألف والسين والتاء للطلب، والصُّنْع بالضم مصدر قولك صنع إليه معروفاً، وصنع به صنيعاً قبيحاً، أي: فعل» (الرازي، 1995م، صفحة 371)، والصَّنَاعَةُ: حرفة الصانع، واصطنعه: اتخذه، قال تعالى: «وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي» (سورة طه، آية 41) ويقال: اصطنع فلان خاتماً إذا سأل رجلاً أن يصنع له خاتماً (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 209، ج 8)، واستصنع الشيء: دعا إلى صنعه؛ فالاستصناع لغة: طلب الفعل (الرازي، 1995م، صفحة 371).

أي أن الاستصناع هو: طلب عمل من الصانع فيما هو من خصائص حرفته ومهارته.

والاستصناع اصطلاحاً: عرّفه فقهاء الأحناف بتعريفات عدة، منها:

1. تعريف الكاساني: « أن يقول إنسان لصانع من خَفَاف أو صَفَّار أو غيرهما: اعمل لي خُفّاً، أو أنية من أديم، أو نحاس من عندك بثمن كذا، وبيّن نوع ما يعمل، وقدره، وصفته، فيقول الصانع: نعم » (الكاساني، 1986م، صفحة 2، ج 5(ط.2))، وهذا التعريف ذكر الشروط والأوصاف، لكنه لم يبيّن أنه عقد؛ فلم يكن تعريفاً جامعاً. وقال الكاساني أيضاً: « هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل » (الكاساني، 1986م، صفحة 2، ج 5(ط.2)).

وهنا قد بيّن كونه عقداً وليس وعداً، لكن لم يذكر اشتراط تحديد الثمن، فلم يكن جامعاً.

2. تعريف السمرقندي: « هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع » (السمرقندي، 1994م، صفحة 362، ج 2 (ط.2)).

وهو تعريف مختصر جيد، لكن يلاحظ عليه عدم ذكر الثمن واشتراطه.

3. تعريف مجلة الأحكام العدلية: « مقابلة مع أهل الصناعة على أن يعمل شيئاً » (مجموعة علماء وفقهاء، (د.ت)، صفحة 31 (المادة رقم 124)، لكن يلاحظ عليه كذلك عدم ذكر الثمن واشتراطه، وكذلك فهو غير مانع حيث يدخل فيه الإجارة.

4. تعريف المالكية والشافعية والحنابلة: هم ألقوه بالسلم، فيؤخذ تعريفه وأحكامه من السلم، حيث يستفاد من كلامهم أن الاستصناع: بيع سلعة ليست عنده على غير وجه السلم، فيرجع في هذا كله عندهم إلى البيع وشروطه عند الكلام عن البيع بالصناعة (ابن رشد، 1988م، صفحة 32، ج 2(ط.1))، وكذلك (الشافعي، 1990م، الصفحات 134-133، ج 3 (د.ط))

5. تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة أن عقد الاستصناع: هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 158، المعيار الشرعي رقم(11)).

ولعله أجود التعريفات السابقة إلا أنه لم يذكر الثمن.

التعريف المختار: عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم.

شرح التعريف:

عقد: يخرج ما هو وعد، وهو الصحيح، خلافاً لبعض فقهاء الحنفية.

على مبيع: يخرج الإجارة؛ فهي عقد على منافع لا على عين.

في الذمة: قيد ثالث احترز به عن البيع على عين حاضرة.

شرط فيه العمل: أخرج السّلم؛ حيث لا يشترط فيه كون المسّلم فيه مصنوعاً.

على وجه مخصوص: جامع لشروط الاستصناع ببيان الجنس، والنوع، والقدر، وغيره.

بثمن معلوم: أي: قدره ونوعه، ولا يلزم قبضه في مجلس العقد.

حُكْم عقد الاستصناع: يرى جمهور المالكية (الخطّاب، 1992م، صفحة 539، ج 4 (ط.3) والشافعية (النووي، د.ت)، صفحة 109، ج 13، (د.ط.))، والحنابلة (المرداوي، د.ت)، صفحة 300، ج 4، ط.2) ومعهم زُفِرُ أن الاستصناع ملحق بالسّلم؛ فيشترط فيه ما يشترط في السّلم، أما الأحناف عدا زُفِرُ فيرون أن الاستصناع عقد مستقل بذاته (الكاساني، 1986م، صفحة 2، ج 5).

والراجع هو القول بجواز عقد الاستصناع واستقلاله، وهو رأي مجمع الفقه الإسلامي الدولي (مجلة المجمع، 1992م، صفحة القرار رقم 7/3/66 من الدورة السابعة)

المطلب الثاني: مشروعية عقد الاستصناع وحِكمته

أدلة مشروعية عقد الاستصناع: أجاز الحنفية عقد الاستصناع منفردا عن السّلم، بل قال محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ): « الاستصناع جائز بإجماع المسلمين » (الشيباني، 1406هـ)، صفحة 325، ج 5 (ط.1))، وهو يقصد أن عموم المسلمين يتعاملون به، وإن لم يسمّوه بهذا الاسم الفقهي الذي سماه به الحنفية، وأدلة مشروعيته:

1. من القرآن الكريم: قوله تعالى: « نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ » (سورة الزخرف: آية 32)، والمعنى: لِيُسَخَّرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْأَعْمَالِ؛ لِاحْتِيَاجِ هَذَا إِلَى هَذَا، وَهَذَا إِلَى هَذَا، قَالَهُ السُّدِّيُّ وَغَيْرُهُ (ابن كثير، 1999م، صفحة 226، ج 7 (ط.2)).

2. من السنة: أ- ما رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ بعث إلى امرأة

من الأنصار اسمها عائشة الأنصارية، أن مُرِي غَلَامَكَ النَّجَارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أُجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ، فَأَمَرْتُهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرْفَاءِ الْعَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا، فَوَضِعْتُ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ» (البخاري، 1997م، صفحة 80، ج 3، حديث رقم 2094) و (القشيري، (د.ت)، صفحة 149، ج 6، حديث رقم 5594). و طرفاء: خشب جيد، والغابة: أرض على تِسْعَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ كَانَتْ إِبِلَ النَّبِيِّ مُقِيمَةً بِهَا لِلرَّعِيِّ (العيني، (د.ت)، صفحة 103، ج 4 (د. ط)).

ب- حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المتفق عليه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَكَانَ يُلْبِسُهُ فَيَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، فَصَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ، ثُمَّ إِنَّهُ جَلَسَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَلْبَسُ هَذَا الْخَاتِمَ، وَأَجْعَلُ فَصَّهُ مِنْ دَاخِلِ، فَرَمَى بِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا، فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ (البخاري، 1997م، صفحة 165، ج 8، حديث رقم 6651) و (القشيري، (د.ت)، صفحة 149، ج 6، حديث رقم 5594).

ووجه الدلالة في الحديثين: استصناعه ﷺ للمنبر والخاتم، وهو أكبر دليل على جواز الاستصناع؛ وقد أجاز النبي ﷺ استصناعهما استحساناً؛ لاحتياجه إليهما.

3. استحسان الإجماع: وهو أن يترك العمل بمقتضى القياس لدليل الإجماع؛ فالقياس يأبى جواز الاستصناع؛ لأنه بيع المعدوم، وقد جاز العمل بالاستصناع استحساناً؛ لأن الناس تعاملوا به في عهد النبي ﷺ وسائر الأعصار بعده من غير نكير، فكان هذا إجماعاً عملياً، والإجماع حجة.

4. المعقول: الإنسان يحتاج إلى استصناع احتياجاته بأنواع ومقادير وصفات مخصوصة، قد لا توجد في السوق فيرغب في صنعها، فأبيح له عقد الاستصناع، ولو حُرِّمَ؛ لوقع الناس في الحرج. ومع أن الإسلام أباح عقد الاستصناع، لكنه اشترط له شروطاً وحدد له أركاناً؛ ليسد باب النزاع.

حكمة تشريع عقد الاستصناع: أجاز الاستصناع -وهو بيع لشيء معدوم- تيسيراً على الناس، وتحقيقاً لمصالحهم، واستثماراً لأموالهم، وتوفير الحاجاتهم، كصنع الإلكترونيات وبناء المطارات.

المطلب الثالث: أركان عقد الاستصناع وشروطه

أركان العقد: تتشابه أركان عقد الاستصناع مع أركان باقي العقود المالية، وهي ثلاثة:

1. العاقدان: أي: المستصنع (المشتري طالب السلعة)، والصانع (البائع المقدم للسلعة).

2. المحلّ: أي: السلعة المستنصعة، والثلث المدفوع مقابلها. 3-الصيغة: وهي الإيجاب والقبول. أما شروط عقد الاستصناع فأبرزها ما يأتي:

1. تحديد المصنوع جنساً، ونوعاً، وقدرًا، وأوصافاً، قال الكاساني رحمه الله: «وأما شرائط جوازه: بيان جنس المصنوع، ونوعه وقدره وصفته؛ لأنه لا يصير معلوماً بدونه» (الكاساني، 1986م، صفحة 3، ج 5).

2. كون المصنوع مما يصنعه الإنسان كالسيارات، فلا يصح في البقول والحبوب، والفواكه.

3. كون المواد المستخدمة في المصنوع من الصانع، فإن كانت من المستنصع فهو عقد إجارة.

4. تحديد الأجل؛ قال الإمام الكاساني: «لأن العادة جارية بضرب الأجل في الاستصناع، وإنما يقصد به تعجيل العمل لا تأخير المطالبة؛ فلا يخرج به عن كونه استصناعاً» (الكاساني، 1986م، صفحة 3، ج 5).

5. العلم بالثلث عند التعاقد، أما تأجيل الثمن وتعجيله فيرجع إلى الاتفاق بين الطرفين فيصح معجلاً ومؤجلاً ومقسطاً. ونصّ قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي (7/3/67): «يُشترط في عقد الاستصناع بيان جنس المستنصع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة، وأن يُحدّد فيه الأجل، ويجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة». (مجلة المجمع، 1992م، صفحة 223، ج 2، العدد 7).

المطلب الرابع: آثار عقد الاستصناع وانتهائه

أ. آثار عقد الاستصناع: أي ما يثبت للعاقدين؛ فالصانع يثبت له ملك الثمن، ويستحقه كاملاً إذا قدّم المصنوع كما طلب منه، والمستنصع يثبت ملكه للمبيع لو صنعها لصانع كما طلب منه.

ب. انتهاء عقد الاستصناع: ينتهي عقد الاستصناع بما يأتي:

1. وفاء كل من المتعاقدين بالالتزامات التي أوجبها العقد؛ فيقوم الصانع بصنع المطلوب وتسليمه للمستنصع، والمستنصع يستلم المطلوب صنعته كما طلبه، ويدفع الثمن للصانع.

2. إقالة أحد المتعاقدين للآخر؛ فالإقالة تنهي عقد الاستصناع.

3. موت أحد المتعاقدين، وقالوا بذلك: لشبه الاستصناع بالإجارة؛ حيث إن الاستصناع إجارة ما دام الصانع يعمل في العين، فإذا سلّمها فهو بيع، والراجح أن الاستصناع بيع من بدايته إلى نهايته؛ فعلى هذا لا يفسخ عقد الاستصناع بموت أحد المتعاقدين، ويُلزم ورثة الصانع بتسليم المبيع، ويُلزم ورثة المستصنع بقبولها.

على أن انفساخ الإجارة بموت أحد المتعاقدين محلّ خلافٍ، والراجح هو عدم انفساخها بذلك. (ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، 1968م، صفحة 347، ج 2 (د. ط)).

المبحث الثالث

المقاصد الشرعية لعقد الاستصناع

أجاز الشارع الحكيم عقد الاستصناع؛ لما له من مقاصد شرعية عديدة ومتنوعة؛ أهمها ما يأتي:

المقصد الشرعي الأول: تحقيق العدل والمساواة بين الصانع والمستصنع

العدل مقصد عام، أمر به الله ﷻ فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى» (سورة النحل: آية 90)، ولإقامة العدل بُعثت الرسل وأنزلت الكتب، قال تعالى: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ، وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ» (سورة الحديد: آية 25)، وقد رسّخه النبي ﷺ في العقود المالية حين قال: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ» (القزويني، 2009م، صفحة 352، ج 2، حديث رقم 2242) والحديث إسناده حسن، والمراد بالخراج: الدّخل والمنفعة، والخراج بالضمان: ملئك الخراج بضمان الأصل، وهو من جوامع كلمه ﷺ.

والأصل في جميع العقود هو العدل ومنع الظلم (ابن تيمية، 1995م، صفحة 510، ج 20 (د. ط)، ومن وسائل الشريعة لتحقيق هذا المقصد إباحة البيع وتحريم الربا، قال تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (سورة البقرة: آية 275)، وفي ختام آية تحريم الربا نبّه الله ﷻ على المقصد الشرعي من إباحة البيع وتحريم الربا، وهو تحقيق العدل ونفي الظلم فقال: «وَأِنْ تُبْنُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ» (سورة البقرة: آية 279)، ويؤكد هذا المعنى الإمام ابن القيم رحمه الله؛ فيقول: «والأصل في العقود كلها إنما هو العدل» (ابن القيم الجوزية، 1991م، صفحة 292، ج 1 (ط. 1)).

ويتجلى العدل في عقد الاستصناع في الأمور السبعة الآتية:

الأول: إلزامية هذا العقد؛ فشروطه، وضماناته مُلزّمة للطرفين، وتترتب آثاره الشرعية

عليهما؛ فالصانع أنفق أموالاً، وجاء بالعمل وفق الشروط المتفق عليها، ولو امتنع المستصنع عن المصنوع لأضرَّ بالصانع، فمن العدل إلزام المستصنع بأخذه، ما لم يوجد له مانع مقبول، وكذلك إذا أخلَّ الصانع بالأوصاف، فمن الظلم دفع المستصنع كامل الثمن دون أخذه كامل الأوصاف.

الثاني: وجوب تحمّل المؤسسة نتيجة إبرامها عقد استصناع بصفتها صانعا تبعات المالك، ونفقات الصيانة، والتأمين، قبل التسليم إلى المستصنع (العميل)، ولا يحق لها أن تحوّل التزاماتها إلى العميل في عقد الاستصناع الموازي (هو إبرام عقدين منفصلين، أحدهما مع العميل، تكون فيه المؤسسة المالِية صانعا، والآخر مع الصانع أو المقاولين تكون المؤسسة فيه مستصنعا، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدين، والغالب أن يكون أحدهما حالا (وهو الذي من الصنّاع أو المقاولين) والثاني مؤجّلا (وهو الذي من العميل). (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 150، 158، المعيار 11، 7/3)، وهذا هو مقصد العدل الذي يقى العميل ظلم المؤسسة.

الثالث: جواز أن يكون تسليم المصنوع بطريقة القبض الحكمي؛ بتمكين الصانع للمستصنع من قبض المصنوع بعد إنجازها، وبهذا ينتهي ضمان الصانع ويبدأ ضمان المستصنع، ولو تلف المصنوع بعد التمكن دون تعدي الصانع أو تقصيره، فالمستصنع يتحمّله، وبذلك يتم الفصل بين الضمانين؛ ضمان الصانع، وضمنان المستصنع (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 149، المعيار 11، 6/4). وهذا عدل بين الصانع، والمستصنع.

الرابع: إذا امتنع المستصنع عن قبض المصنوع بدون حق بعد تمكينه من القبض، يكون أمانة في يد الصانع، لا يضمنه إلا بالتعدي أو التقصير، ويتحمّل المستصنع تكلفة حفظه (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 149، المعيار 11، 6/4)، وهذا قمة العدل.

الخامس: يجب تحمّل الصانع مسئولية خطر ظهور عيب في المصنوع لمدة معينة يتفقان عليها؛ لينتفع المستصنع بالمصنوع سالما من العيوب، وهذا مقتضى العدل الذي يشجّع الصناعة الإسلامية.

السادس: جواز النص في عقد الاستصناع على توكيل المستصنع للصانع ببيع المصنوع إذا تأخر المستصنع عن تسلّمه مدة معينة، فيبيعه على حساب المستصنع، فيردّ الزيادة إليه إن وجدت، ويرجع عليه بالنقص إن وجد، وتكون تكلفة البيع على المستصنع (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 149، 6/6)، وهذا عين العدل للطرفين.

السابع: عدم وجوب تخفيض الصانع الثمن إذا انخفضت التكلفة الفعلية التي أنفقتها المؤسسة، أو حصلت المؤسسة على حسم من الجهة التي قامت بالصنع؛ بسبب «استقلالية عقدي الاستصناع والاستصناع الموازي، وعدم ارتباطهما؛ فكل منهما مستقل، تترتب عليه آثاره بمعزل عن الآخر» (بيت التمويل الكويتي، 1986م، صفحة (الفتوى رقم 289، والفتوى رقم 447).

وهذا منتهى العدل الذي يأمرنا به ديننا الحنيف، ويمنعنا أكل أموال الناس بالباطل.

المقصد الشرعي الثاني: الصدق والبيان لدفع الضرر

معنى هذا المقصد أن يتم إجراء العقود المالية بوضوح وصدق وبيان، سواء أكان الوضوح في ذات العقد وماهيته، أم في آثاره المترتبة عليه، أي برفع الجهالة المؤدية إلى الخلاف، فلا يرتفع الغرر والغبن، ولا يتحقق العدل، إلا بإزالة كل جهالة في العقود أو مبادلات الأعيان والمنافع؛ ومن هنا جاء الأمر بالتوثيق والكتابة والإشهاد والإشهار؛ ليكون المرء على بينة من أمره، ولا يترك مجالاً لسوء الفهم وسوء الظن، كل ذلك لتحقيق الحكمة الربانية: «ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا» (سورة البقرة: آية 282)، والجهالة الواجب رفعها هي التي تؤدي إلى الاختلاف والمشاحنة عُرفاً، فالعرف التجاري هو الذي يحدّد الجهالة المقبولة في كل نوع من أنواع المبادلات والمعاملات، وعدم رفع كل جهالة مهما صغرت يؤدي إلى تعطيل المصالح، وإحاق الضرر بالناس؛ لعدم إمكانية تداول السلع، فلا بدّ من الرجوع إلى الأعراف، والقوانين، ونصوص العقود؛ لمعرفة هامش الجهالة المقبول. والتوثيق بالكتابة وغيرها من أهم أسباب رفع الخلاف، وتقليل أسباب الخصام خاصة في العقود، والعقد الفاسد الذي يستوجب الإثم والملامة لصاحبه، هو العقد الذي لا يستجمع شرائط الوضوح والبيان؛ فيؤدي إلى الخلاف، ومفسدة الخلاف بين الناس أشدّ وأبقى ضرراً من فوات بعض المنافع والمصالح، ومن الأخطاء الشائعة بين الناس اعتبار الضبط والتوثيق والإشهاد قرينة على سوء الظن وعدم الثقة، ولا شك أن هذا منهم وسوسة وجهل بمقاصد الدين.

وعقد الاستصناع له أركان وشروط ملزمة للطرفين، في بنود واضحة مكتوبة، ويوقع عليها المستصنع والصانع (البنك)، وكذلك في الاستصناع الموازي يوقع عليها المستصنع (البنك) والصانع (المقاول أو الشركة المنفذة)، وكل عقد منهما مستقل عن الآخر، ويجوز أن يكتب شرط جزائي واضح لكل عقد منهما، هذا البيان والتوضيح في العقود يدفع الضرر عن الطرفين، ويُجَلِّ البركة في البيع مصداقاً لقوله ﷺ عن حَكِيمِ بْنِ جَرَامٍ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَنْفَرَقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» (البخاري، 1997م، صفحة 76، ج 3، حديث رقم 2079)

و (القشيري، (د.ت)، صفحة 10، ج 5، حديث رقم 3937) والبيَّعان: البائعُ والمشتري، الخِيَارُ: طلبُ خيرِ الأمرين من إِمضاءِ البيعِ أو رَدِّه، مُحَقَّتٌ: ذهبَتْ وزالتْ؛ فالصدق والبيان مقصدهما الشرعي هو حلول البركة في البيع، ودَفْعُ الضرر عن الطرفين المتعاقدين .

المقصد الشرعي الثالث: تلبية حوائج الناس وتحقيق مصالحهم

الاستصناع يلبي حوائج الناس ويحقق مصالحهم بعيدا عن الربا وذرائعه، وهو مقصد شرعي مهم، تسعى المؤسسات المالية لتحقيقه، ويظهر ذلك جليا إذا كان عملاء المصرف الإسلامي يحتاجون إلى امتلاك آلات وأجهزة ضخمة ذات تكلفة عالية لا يحتملون شراءها، فيقوم المصرف الإسلامي بتوفيرها لهم عن طريق عقد الاستصناع معهم، والاستصناع الموازي مع الشركات المصنعة، دون لجوء هؤلاء العملاء للاقتراض الربوي المحرم، أو الانتظار طويلا للحصول على متطلباتهم؛ فعقد الاستصناع يُسَعِّفهم، ويلبي رغباتهم، ويحقق مصالحهم سواء دفعوا الثمن قبل التصنيع أو أثناءه، أو بعد التسليم؛ ومن ثم فإن الاستصناع يلبي حاجة المجتمع، ويوفر الراحة للأفراد والجماعات.

المقصد الشرعي الرابع: التيسير ورفع الحرج

هذا المقصد من أهم مقاصد الشريعة العامة؛ لأن الدين يُسر، وسماحة الإسلام تقتضي التيسير ورفع الحرج عن العباد، وأدلة مقصد التيسير كثيرة منها: قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» (سورة البقرة: آية 185)، وقوله تعالى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِيمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» (سورة المائدة: آية 6)، وقوله تعالى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» (سورة البقرة: آية 286).

فهذه الآيات تشير إلى التيسير والترخُّص لحاجة الناس، ولرفع الحرج، ودفع المشقة عنهم، وعقد الاستصناع يدخل في عموم هذه الآيات؛ لشدة حاجة الناس إليه، ومن أدلة التيسير قول النبي ﷺ لأبي موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل: «يَسِّرْ، وَلَا تُعَسِّرْ» وَبَسِّرْ، وَلَا تُنْفِرْ» (البخاري، 1997م، صفحة 79، ج 4، حديث رقم 3038)، قال الشاطبي رحمه الله: «إِنَّ الْأَدْلَةَ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بَلَغَتْ مَبْلَغَ الْقَطْعِ» (الشاطبي، 1997م، صفحة 520، ج 1).

وتطبيقات هذا المقصد في باب العقود المالية كثيرة ومتنوعة تأصيلا وتفريعا؛ فالأصل في العقود المالية أنها مبنية على الإباحة والإذن، لا التحريم والمنع، وهو أصل عظيم يتجلى فيه التيسير ورفع الحرج، كما أنه: «ما خيّر رسول الله ﷺ في أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثما» (أبو داود، 2009م، صفحة 164، ج 4، حديث رقم 4785 (ط.1)؛ وفي الفروع والأحكام العملية أباح الإسلام الإجارة، والسلم، والاستصناع، ورخص في بيع العرايا،

وتغاضى عن الجهالة البسيطة، والغبن اليسير عُرفاً؛ رعايةً لمقصد التيسير، ورفعاً للحرص. وقد شرع الإسلام عقد الاستصناع تيسيراً على الناس، ورفعاً للحرص عنهم؛ ولنا في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة؛ فقد استصنع الخاتم والمنبر؛ لحاجته إليهما (سبق تخريج الحديثين ص 13 من هذا البحث)؛ فالمستصنع بأي مبلغ لديه يستطيع الحصول على منتج غالٍ، أو شقة مرتفعة الثمن، على أن يدفع الباقي على أقساط أو عند التسليم، فهذا تيسير على الناس، ويتضح التيسير أكثر في المشاريع الضخمة التي لا يستطيع أحد تمويلها؛ فيقوم البنك بتمويل هذه المشروعات بالاستصناع المرن في الدفع والتسديد، تيسيراً على الناس، وقضاءً لحوائجهم، ومراعاةً لظروفهم، ورفعاً للحرص عنهم، جاء في المعايير الشرعية: «يجوز تأجيل ثمن الاستصناع، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجل محددة، أو تعجيل دفعة مقدمة، وتسديد باقي الثمن على دفعات متوافقة مع مواعيد التسليم لأجزاء من المصنوع، ويجوز ربط الأقساط بمراحل الإنجاز، إذا كانت تلك المراحل منضبطة في العرف ولا ينشأ عنها نزاع» (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 147)، المعيار 11، 3/2/2. وهكذا يظهر لنا أن الاستصناع يسهل على الناس قضاء حوائجهم، وتيسير أمورهم، ويبعدهم عن الربا، ويرفع الحرج في التعامل؛ فيتنافس الفقه الإسلامي بقوة في ساحة الاقتصاد.

المقصد الشرعي الخامس: حفظ الحقوق والممتلكات الرافع للخلاف

من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، حفظ الحقوق والممتلكات، وعدم تلفها أو تعريضها للخطر؛ لأنه يؤدي إلى استقرار المجتمع، وتآلفه؛ ويتحقق ذلك بدقة العقود، وتفصيل الحقوق والواجبات لكل الأطراف، والإشهاد، والتوثيق، وأخذ الضمانات، بما يمنع الخصومة، وكلما كانت شروط الاتفاق واضحة ومُحكمة ودقيقة ابتعدنا عن النزاع؛ فإذا صحت أركان العقد وشروطه، وخلا من الموانع الشرعية صحَّ العقد، وترتبت عليه آثاره، وحُفظت به الحقوق، ونُزِع الخلاف، وأدلة مقصد حفظ الحقوق والممتلكات كثيرة في القرآن والسنة؛ فمن القرآن قوله تعالى: «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» (سورة البقرة: آية 82)؛ فالشهادة هنا؛ لحفظ الأموال والحقوق، ونبذ الخلاف بين المتعاقدين، وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (سورة المائدة: آية 1)؛ فالوفاء بالعقود يحفظ الحقوق، ويمنع الخلاف، ومن السنة: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ (البخاري، 1997م، صفحة 49، ج 4، حديث رقم 2916)، وما وافق النبي ﷺ على الرهن لإحفظاً للحقوق، حتى ولو كان هذا الحق لليهودي، وقد شرع الإسلام أخذ الضمانات في العقود كأخذ الرهن، والكفالة، والوكالة، والعربون، والشرط الجزائي.

ويتجلى مقصد حفظ الحقوق والممتلكات في عقد الاستصناع في إلزاميته للطرفين بشروطه المحددة، و ضماناته المتفق عليها؛ فقد جاء في المعايير الشرعية «يجوز للمؤسسة في عقد الاستصناع، سواء كانت صانعة أو مستصلحة، أن تأخذ الضمانات التي تراها كافية للوفاء بحقوقها لدى المستصنع أو الصانع، كما يجوز لها إذا كانت مستصلحة أن تعطي الضمانات التي يطلبها الصانع، سواء كان الضمان رهنا، أم كفالة، أم حوالة حق، أم حسابا جاريا أم إيقاف السحب على الأرصدة» (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 148، 2/3/3)؛ تحقيقا لمقصد حفظ الحقوق والممتلكات؛ الرافع لفتيل الخلاف.

المقصد الشرعي السادس: تداول الأموال ورواجها في المجتمع

إن تداول الأموال ورواجها من المقاصد العامة لتشريعنا الغراء، ويراد بهذا المقصد حركة المال ودورانه في المجتمع، بحيث ينساب دون حبس أو كنز؛ فينتفع الناس به، وقد شرع الإسلام لذلك تشريعين عظيمين:

الأول: أمرٌ، وهو الزكاة لمن بلغ ماله النصاب، وحال عليه الحول؛ طلبا للنماء والبركة والرواج، والثاني: نهْيٌ، وهو تحريم الربا، وهو من أكبر الكبائر؛ لأنه استغلال لحاجة المعوزين والمتاجرة بها، والربا اكتناز يعطل التنمية في المجتمع، وهو خلاف مقصد الشارع من إشاعة المال وانسيابه وحركته، وقد شرع الإسلام وسائل مساعدة لفرضية الزكاة، وتحريم الربا منها: الصدقة، والإنفاق، والقرض الحسن، والإحسان، وعدم اكتناز المال، كما أباح الإسلام التسعير الجبري وهو تقدير السلطان أو نائبه للناس سعرا، وإجبارهم على التباعد به (وزارة الأوقاف بالكويت، 1986م)، صفحة 301، ج 11)، وحرّم الاحتكار وهو جمع الطعام ونحوه مما يؤكل، واحتباسه؛ أنتظار وقت الغلاء به (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 208، ج 4)، وشرع كذلك تقسيم الموارث والفيء، كل هذه الوسائل؛ ليتم تداول المال بين الناس، ولا يحتبس لدى فئة معينة امتثالا لقوله تعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» (سورة الحشر: آية 7).

إن اعتبار التشريع الإسلامي للمقاصد الشرعية في عقد الاستصناع يجلب المصالح ويكثرها، ويدرأ المفسد ويقللها، ويكون سببا لترجيح فتوى تريح الضمير، كما أنه يُخرج تجربة المصرفية الإسلامية الرائدة من رؤية الرأسمالية الغربية الضيقة إلى رؤية المقاصدية الإسلامية الرحبة.

المبحث الرابع

المزايا التمويلية لعقد الاستصناع

يتمتع عقد الاستصناع بمزايا تمويلية عديدة، تريح الصانع والمستصنع، أهمها عشرة مزايا هي:

المزية الأولى: الجمع بين خواص أكثر من عقد

لقد جمع عقد الاستصناع بين خاصية عقد الإجارة في العمل وتقسيط الأجرة، وخاصية عقد السلم في استثنائه من عدم جواز بيع المعدوم حين العقد؛ لكونه سيصنع فيما بعد، وخاصية عقد البيع المطلق في جواز أن الثمن فيه يعد انتمائاً لا يجب تعجيله، بل يمكن تقسيطه، أو تأجيله إلى ما بعد الصنع أو عند التسليم؛ لتلبية حاجة التعامل في المشاريع الضخمة والمتطورة، وبالتالي فهو يغلق أبواب المضاربة المحرمة التي تعتمد على فرق السعر، وهي مجرد مضاربة بالأسعار، ولا تعتمد على إنتاج حقيقي يجمع عنصري الإنتاج الحقيقي (رأس المال والعمل)، ومن ثمّ تتضح أهمية عقد الاستصناع الواسعة وغير المحدودة (أبو فعنونة، (2006م)، صفحة 449، رسالة ماجستير).

المزية الثانية: المرونة في الدفع والتسديد

إمكانية إجراء عقد استصناع مواز لعقد الاستصناع الأول بحيث تتضمن العملية ثلاثة أطراف: المستصنع (المشتري كطرف أول)، والصانع كطرف ثاني والوسيط كطرف ثالث (المصرف الإسلامي)، والذي يكون بائعاً في العقد الأول، ومشترياً في العقد الثاني، ومبرر وجود الطرف الثالث يأتي من الخبرة الخاصة التي يطلبها المشتري، أو الحاجة التمويلية من قبل المشتري أو البائع أو كليهما؛ فالنشاط التمويلي في الاستصناع يحدث من خلال قيام المشتري بدفع الثمن معجلاً للصانع (تمويل للصانع)، أو بقيام المشتري بطلب شراء البضاعة بثمن مؤجل (تمويل للمشتري)، كما قد يكون التمويل مزدوجاً لكليهما، وبعبارة أخرى فإن عقدي الاستصناع والاستصناع الموازي يتميّزان بالمرونة في طريقة دفع الثمن؛ مما يوفر فرصاً تمويلية للبائع (الصانع) كما في عقد السلم، وللمشتري كما في عقد المرابحة للأمر بالشراء.

المزية الثالثة: جواز أن يكون الثمن منفعة معينة

من المزايا التمويلية لعقد الاستصناع جواز أن يكون الثمن منفعة معينة؛ قالت هيئة المحاسبة والمراجعة: «يشترط أن يكون ثمن الاستصناع معلوما عند إبرام العقد، ويجوز أن يكون نقودا أو عينا أو منفعة لمدة معينة، سواء كانت منفعة عين أخرى أو منفعة المصنوع نفسه»، وهذه الصورة الأخيرة تصلح للتطبيق في حال منح الجهات الرسمية عقود امتياز نظير الانتفاع بالمشروع لمدة معينة (Build Operate Transfer) (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 147)، (3/2/1). وهي تعدّ من أهم وسائل تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة في وقتنا الحاضر؛ لما توفّره من مزايا اقتصادية ومالية على المصنّع؛ فهي تتيح إقامة مشاريع لا يتوفّر لها موازنة كافية، ومن خلالها يتم نقل عبء توفير التمويل اللازم من صاحب المشروع إلى الصانع، الذي يلتزم بتوفير رأس المال من مصادره الخاصة، أو بالاتفاق مع جهات تمويلية أخرى، أو من خلال طرح صكوك استثمارية لهذا الغرض، وفي هذا النوع من المشاريع عادة ما يتم تأسيس شركة خاصة لهذا الغرض تضم الصانع، والممول، ومدير الاستثمار؛ فتكون مسؤولة عن التنفيذ، والإدارة، والتشغيل للمشروع للمدة المتفق عليها والتي يؤول بعدها المشروع إلى المصنّع.

المزية الرابعة: إمكانية منح التمويل على شكل نقد سائل

يوقّر عقد الاستصناع للصانع قناة تمويلية مهمّة؛ فالتمويل يُمنح على شكل نقد سائل يمكّن الصانع من شراء المواد اللازمة لتنفيذ العقد، فهو يمنحه مرونة في الاستخدام، كما أنه يحقق له ميزة مهمة هي تخفيض تكلفة التشغيل، كما يمنحه الحرية التامة في استخدام هذا التمويل، بما يتناسب ومتطلباته الخاصة، طالما أنه ملتزم بتسليم المصنوع؛ وفقا للمواصفات المتفق عليها، وفي المدة المحددة، وهذا ما لا توفّره العقود الأخرى.

المزية الخامسة: تمويل رأس المال العامل

تعدّ إمكانية تمويل رأس المال العامل للشركات والمؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ميزة تمويلية مهمة تحسب لهذا العقد، ويمثل رأس المال العامل الصافي، الفرق بين الموجودات المتداولة، والمطلوبات المتداولة في قائمة المركز المالي للمؤسسة، ويخضع تمويل رأس المال العامل في الإسلام لضوابط شرعية تتعلق بطرق وأدوات التمويل، إضافة إلى ضوابط خاصة بعملية تبادل مكونات رأس المال العامل وتداولها في السوق (الحكيم، دمنير سليمان، 2011م، 2 أبريل)، الصفحات <http://www.ecorim.net/index.php/2011-04-02>.

المزية السادسة: طريقة التسعير تحقق ربحاً للوسيط

يتأثر ثمن المصنوع بطريقة الدفع التي يتم الاتفاق عليها؛ فلا بد أن يكون الثمن المعجل أقل من الثمن النقدي أو المؤجل، وعادة ما يتقرر الثمن في السوق، أما في حالة عدم وجود أسواق منظّمة، فإن الأمر يخضع لاتفاق الطرفين حسب تقديرات الخبراء، ويقترح أحد الباحثين (يحيى، 2009م)، الصفحات 87-80، رسالة دكتوراه، أن تستند صيغة تقدير نسبة الخصم أو الزيادة إلى ثلاثة عناصر هي: هامش ربح البيع النقدي، ومعدل دوران البضاعة، ومدة التأجيل أو التعجيل.

والنسبة المقترحة: هامش ربح البيع النقدي × معدل دوران البضاعة × مدة التأجيل أو التعجيل / 360 (هامش الربح ضرب معدل الدوران ضرب مدة التأجيل، والجميع مقسوم على عدد أيام السنة) فإذا تمّ البيع بثمن مؤجل تعتبر النسبة المذكورة علاوة (زيادة) على السعر النقدي، أما إذا تم البيع بثمن معجل؛ فتعتبر النسبة عندئذ خصماً من السعر النقدي. المزية السابعة: اختصار مدة الدورة التشغيلية للمنتج

التمويل بالاستصناع يختصر دورة التشغيل للمؤسسة المنتجة، والتي تتمثل في التحول من النقد إلى منتجات مخزّنة معدّة للبيع؛ ومن ثمّ إلى ذمم؛ لتعود بعدها إلى شكلها النقدي من جديد (حداد، 2010م، صفحة 329 (ط.2))، فعقد الاستصناع يقلل من الكلف الإنتاجية، والتسويقية، ومخاطر الائتمان؛ لكون المصنوع مباعاً مسبقاً (بيع معجل)؛ حتى تتحقق الصفة التمويلية للعقد، ويعكس ذلك يفقد العقد صفته التمويلية بالنسبة للصانع، ولا يشترط هنا أن يدفع المصرف كامل الثمن مقدّماً؛ لتحقيق صفة التمويل، فإذا جرى ترتيبها على دفعات تتضمن دفعة مقدّمة، ودفعات أخرى متتالية، حسب نسبة الإنجاز فإن ذلك يعدّ كافياً.

المزية الثامنة: دعم التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية

يمكن لعقد الاستصناع أن يدعم التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية؛ فيؤدي إلى تحسين نسبة هذا التمويل، مقارنة بأساليب التمويل الأخرى التي تلجأ إليها هذه المصارف بشكل أكبر، وإذا أصدر المصرف الممولّ صكوك استصناع لمشروعات معينة تتطلب مبالغ طائلة، فإنه يُشارك بشكل أكبر في تعبئة الموارد المالية

المزية التاسعة: تحمّل الصانع مسئولية ظهور عيب في المصنوع

يتحمّل الصانع مسئولية ظهور عيب المصنوع، حتى لو استخدم في تنفيذ العقد صانعاً من الباطن؛ فمن اللوازم الشرعية لعقد الاستصناع تحمّل ظهور العيوب في المصنوع، وهذا أحد الفروق الجوهرية بين التمويل الربوي المعتمد على القرض، وبين الاستثمار الإسلامي

المعتمد على قاعدة: «الغُرم بالغُرم» والغُرم: ما يلزم المرء لقاء شيء أو نفس، والغُرم: ما يحصل له من مرغوبه من ذلك الشيء، والمراد أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا (الزحيلي، د.محمد، (2006م)، صفحة 543، ج1 (ط.1) جاء في المعايير الشرعية: «يجوز تحديد مدة لضمان عيوب التصنيع، أو للالتزام بالصيانة لمدة معينة، يتفق عليها الطرفان، أو يجري بها العرف» (هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010م، صفحة 147، 3/1/7)؛ منعاً للضرر الواقع على المستنصر، وهو مقصد شرعي مهم.

المزية العاشرة: المشاركة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

من أهم المزايا التي يتمتع بها عقد الاستصناع أن عمليات الاستصناع تُسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني؛ لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية، تولّد الدخل، وتزيد من الطلب الفعّال، كما تُسهم في تحقيق أهداف المصرف الإسلامي؛ بتوظيف أمواله لخدمة المجتمع، وللحصول على تدفّق نقدي منتظم (ريحان، 2002م، (5-9/5)، صفحة 46)، إضافة إلى الإسهام في إيجاد فرص عمل جديدة؛ تحد من البطالة وأثارها الاجتماعية، وتُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (محيسن، (2002م)، (7-9/5)، صفحة 1700، كتاب الوقائع، ج1)، وهذا يزرع الثقة في الصناعة الإسلامية، ويطوّرها، ويُعلي قدرها.

إنّ عقد الاستصناع يقوم على مبدأ المشاركة، وهو مبدأ إسلامي أصيل في تحقيق الرواج، كما أنه لا يُبنى على منهج الحيل؛ لمخالفتها للمقاصد الشرعية؛ فالاستصناع تحريك لأموال المجتمع الإسلامي؛ لاستثمارها بطرق مشروعة فيما يفيد من مشروعات مدنية، وتجارية، وتبادل منافع، داخليا وخارجيا؛ لتخفيف الأعباء المالية عن الدول خاصة الفقيرة، ويُشارك بفاعلية في توظيف موارد المجتمع وطاقاته، كما يُشارك الاستصناع في إقامة المشروعات الضخمة دون انتظار الحصول على التمويل اللازم؛ ومن ثمّ تجنّب التضخّم وارتفاع أسعار المعدّات، كما أنه يتيح للمشروعات الوطنية فرصة الاستفادة من المعدّات الحديثة؛ فلو أرادت الدولة شراء معدّات ضخمة، أو إقامة مشروعات عملاقة تحتاج إلى مبالغائلة، فبدل اللجوء للاقتراض الربوي فإنها تلجأ لعقود الاستصناع في المؤسسات المالية الإسلامية؛ لشراء المعدّات، أو إقامة المشروعات. وهي تجربة رائدة في الاقتصاد الإسلامي؛ تحمي الدولة من الفوائد الربوية، وتعالج مشكلة البطالة والكساد في المجتمع؛ فتظهر قوة الاستصناع في تحريك المال، وريادة الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1. المقاصد هي غايات وجِكم مرادة لله ﷻ في تشريعاته، تحقّق مصالح العباد في الدنيا والآخرة.
2. المقاصد الشرعية ثلاثية: ضرورية، وحاجية، وتحسينية، ومن أثارها في العقود المالية: رضا الله، وبركة الرزق، وتحريّ الحلال، وتجنّب الريبة بتحقيق العدل، وتأكيد شمولية الإسلام، وتقديم نموذج متميّز لرجل الأعمال المسلم، وتقديم تطبيق فذّ في التمويل الإسلامي هو الاستصناع.
3. الاستصناع: عقد على مبيع في الذمة، شُرط فيه العمل على وجه مخصوص، بثمن معلوم.
4. اهتم الحنفية بالاستصناع بعيداً عن السّلم خلافاً للجمهور، ومستقلاً عن الاستصناع الموازي. -5 مقاصد الشّرْع في الاستصناع تجلب المصالح، وتدرأ المفساد، وأهمها: تحقيق العَدْل بين الصانع والمستصنع، والصّدق والبيان الدافعان للضرر، وتلبية حوائج الناس وتحقيق مصالحهم، والتيسير ورفع الحرج، وحفظ الحقوق والممتلكات الرافع للخلاف، وتداول الأموال ورواجها.
5. فقه مقاصد الاستصناع يُخرِج مصرفيّة الإسلام من جَوْر الرأسمالية الغربية إلى عدل الإسلام.
6. لعقد الاستصناع مزايا تمويلية: له خواص ثلاثة عقود: الإجارة (تقسيط الأجرة)، والسّلم (بيع المعدوم)، والبيع (تأخير الثمن)، والمرونة في الدفع والتسديد، وجواز كون الثمن منفعة، وتمويل رأس المال العامل، ومنحه نقداً سائلاً، وطريقة التسعير تحقّق ربحاً للوسيط، وقصر دورة التشغيل للمنتج، وتحملّ الصانع عيب المصنوع، وتحريك الاقتصاد الوطني.
7. التمويل الإسلامي المتنوّع الأجل لمشروعات التنمية المختلفة، يعالج البطالة والكساد، ويؤكد مرونة الدفع والسّداد، ويُعزّز هويّة الاقتصاد، ويجعلها - بالاستصناع - رائدة الاقتصاد العالمي.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة مراعاة مقاصد الشريعة قبل الفتوى بتحليل أو تحريم عقد الاستصناع؛ راحة للضمير .
2. التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية للاستصناع، وفرض رقابة شرعية عليها
3. مراجعة صيغ تمويل عقد الاستصناع بشكل دوري؛ للتأكد من تحقيقها للمقاصد الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع:

- المصحف الشريف بالرسم العثماني هو أول القائمة؛ لأن كتاب الخالق لا يسبقه كتاب المخلوق.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (1968م). المغني. مصر: مكتبة القاهرة.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1991م). إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. (1995م). مجموع الفتاوى. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (2005م). مقاصد الشريعة الإسلامية. مصر: دار السلام.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1999م). تفسير القرآن العظيم. المدينة المنورة: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. (2009م). سنن أبي داود. دار الرسالة العالمية.
- أبو قعنونة، شيرين محمد سالم. (2006م). إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة. الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية.
- الأمدي، علي بن أبي علي. (د.ت). الأحكام في أصول الأحكام. بيروت: لمكتب الإسلامي.
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا. (1411هـ). الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1997م). صحيح البخاري. مصر: دار الشعب.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (د.ت). الجامع الصحيح سنن الترمذي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الحطّاب، محمد بن محمد. (1992م). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. دمشق: دار الفكر الحطّاب.

الحكيم، د. منير سليمان. (2011م، 2 أبريل). الأهمية التمويلية لعقد الإستصناع. موريتانيا: (الاقتصادي) 58
<http://www.ecorim.net/index.php/2011-04-02-16->

- الخادمي، نور الدين بن مختار. (2001م). علم المقاصد الشرعية. مكتبة العبيكان.
- الدولة العثمانية مجموعة علماء وفقهاء. (د.ت). الاستصناع. مجلة الأحكام العدلية.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. (1995م). مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان.
- الريسوني، د. أحمد. (1992م). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي. المغرب: دار العالمية للكتاب.
- الزبيدي، محمد بن محمد. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. مصر: دار الهداية.
- الزحيلي، د. محمد. (2006م). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة. دمشق: دار الفكر.
- الزحيلي، د. وهبة. (1986م). أصول الفقه الإسلامي. دمشق: دار الفكر.
- السمرقندي، علاء الدين محمد بن أحمد. (1994م). تحفة الفقهاء. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. (1997م). الموافقات في أصول الشريعة. مصر: دار ابن عفان.
- الشافعي، محمد بن إدريس. (1990م). الأم في الفقه الشافعي. بيروت: دار المعرفة.
- الشيبياني، محمد بن الحسن. (1406هـ). الجامع الصغير، وشرحه النافع الكبير. بيروت: عالم الكتب.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (د.ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1993م). المستصفى في أصول الفقه. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفاسي، علاء. (د.ت). مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها. المغرب: مكتبة الوحدة العربية.
- الفيومي، أحمد بن محمد. (1994م). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية.
- القرضاوي، د. يوسف. (2010م). مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال. مصر: دار الشروق.
- القزويني، محمد بن يزيد. (2009م). سنن ابن ماجه. دار الرسالة العالمية.
- القشيري، مسلم بن الحجاج. (د.ت). صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث.
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود. (1986م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب.
- المردائي، أبو الحسن علي بن سليمان. (د.ت). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). المجموع شرح المهذب. دمشق: دار الفكر.
- اليوبي، محمد سعد. (1998م). مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة. دار الهجرة.
- بيت التمويل الكويتي. (1986م). الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية. الكويت: مطابع الخط.

- حداد، فايز سليم. (2010م). مبادئ الإدارة المالية. عمان: دار الحامد.
- ريحان، بكر. (2002م، 5-9/5). دورة التمويل بالمضاربة. عمان: معهد الدراسات المصرفية.
- مجلة المجمع. (1992م). الاستصناع. جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي.
- مجلة المجمع، . (1428هـ-2007م). الاستصناع قرار رقم 147 (5/18). بوترا جايا(ماليزيا): منظمة المؤتمر الإسلامي.
- محمد بن أحمد ابن رشد. (1988 م). المقدمات الممهدة. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- محيسن، ديفواد. (2002م)، (7-9/5). دور البنوك الإسلامية في سوق عربية مشتركة، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية. الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة.
- هيئة المحاسبة والمراجعة، للمؤسسات المالية الإسلامية. (2010م). الاستصناع والاستصناع الموازي. المعايير الشرعية. المنامة بالبحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت. (1986م). الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: ذات السلاسل.
- يحيى، حسني عبد العزيز. (2009م). الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل. مصر: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

The Purposes of Sharia Law Regarding Financial Contracts: The Contract of Istisna' as A Model

Ashraf Ali Abdul-Haleem

*College of Shari'ah and Islamic Studies - University of Sharjah
Sharjah - UAE*

Abstract:

This study aims to examine the purposes of sharia law regarding financial contracts in addition to the jurisprudential opinion of the contract of Istisna' (commanding manufacturing) and its legislative purposes. The study also aims to investigate its financial significance in the economic transactions in light of current practices, besides the economic as well as industrial challenges that face the Islamic and Arab nation.

Keywords: Purposes of Sharia Law, Contract of Istisna', Islamic finance